القطاع الزراعي يعود إلى العمل بوتيرة جيدة

محافظ دير الزور لـ«الوطن»: عودة متزايدة للأهالي إلى مدنهم وقراهم والمحافظة في صلب الاهتمام الحكومي

| عبد المنعم مسعود

بين محافظ دير الزور فاضل النجار أن القطاع الزراعي في المحافظة عاد إلى العمل بوتيرة جيدة بعد أن تمت إعادة تأهيل القطاع الثالث الذي يروي مساحة ١٠٩٠٥ هكتارات والقطاع الخامس الذي يروي مساحة تبلغ ٣٥٦٥ هكتاراً، وهما اللذان دخلا الخدمة نهاية عام ٢٠٢٠.

وكشف النجار في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل القطاع السابع الذي يروي مساحة ٧٥٨٢ هكتاراً، مبيناً أن أعمال التأهيل فيه وصلت إلى مراحلها الأخيرة وأنه من المخطط أن يدخل الخدمة خلال النصف الثاني من الشهر القادم، مضيفاً: إن تأهيل وتركيب مجموعات ري زراعي في القطاع التعاوني زادا من مساحة الأراضي الزراعية المروية في المحافظة.

ولفت النجار إلى تسويق نحو ٩ آلاف طن من محصول القطن حتى الآن وسبق ذلك محصول القمح الذي وصل إنتاجه إلى نحو ٤٥ ألف طن، مبيناً أنه يتم العمل حالياً على تأهيل مزرعة النخيل في الجلاء التي تحتوي على أصناف مميزة من التمور بعد أن تم تخصيصها من وزارة الزراعة بمبلغ مليار و٣٠٠ مليون ليرة سورية.

وبين المحافظ أنه يتم تأمين المياه النقية والصالحة للشرب لكل مناطق المحافظة المحررة وذلك من خلال محطات المياه الرئيسية والنموذجية البالغ عددها ٧٢ محطة، مؤكداً أن العمل حالياً يتم على تركيب منظومة طاقة شمسية في عدد من محطات المياه بريف المحافظة لتجاوز مشكلة الانقطاع الطويل للكهرباء ونقص المحروقات وتوفير ساعات ضخ متواصلة في هذه المحطات.

ورأى النجار أن المحافظة في صلب الاهتمام الحكومي من أجل تحسين الواقع والوصول به إلى ما ينشده المواطن، مشيراً في هذا الإطار إلى جولة كل من وزير الموارد المائية تمام رعد ووزير الزراعة محمد حسان قطنا إلى المحافظة بداية الأسبوع، حيث اطلعا خلالها على واقع إعادة تأهيل محطات الضخ وشبكات الري في مشروع القطاع السابع للري الحكومي، ومركز الجلاء لإكثار النخيل في منطقة البوكمال بريف دير الزور الشرقي.

ورأى النجار أن المحافظة تشهد تحسناً ملموساً في معظم الخدمات والقطاعات، مشيراً إلى العودة المتزايدة للأهالي إلى مدنهم وقراهم ولاسيما بعد التسوية الشاملة الخاصة بأبناء المحافظة التي لا تزال منذ أكثر من عام وتستقطب جميع المطلوبين الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء من مدنيين وعسكريين الأمر الذي ساهم بعودة الآلاف إلى حضن الوطن.

ويعتقد النجار أن الواقع الكهربائي للمحافظة ليس مختلفاً من حيث التغذية عن باقي محافظات القطر، مشيراً إلى أنه من حيث البنية التحتية للقطاع الكهربائي فتعتبر جيدة حيث تمت تغذية معظم مساحة المحافظة من خلال إعادة تأهيل وتشغيل المحطات الكهربائية وستصبح ممتازة بعد أن يتم إيصال التغذية إلى المناطق التي لم تصلها التغذية بعد وهي المنطقة الممتدة في الريف الشرقي من قرية غريبة وحتى الدوير أو ما يسمى قرى الشويط ووصول التغذية إليها بانتظار تنفيذ خط الـ٦٦ الواصل من محطة الميادين إلى محطة الجلاء وهذا الأمر بعهدة المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء التي أنهت عمليات التعاقد وبانتظار أمر المباشرة بعد وصول المستلزمات حيث سيتم تحويل خط الـ٦٦ الحالي المار بهذه القرى إلى خط ٢٠ ما يتيح تغذية هذه القرى، مبيناً أن منطقة محكان في الريف الشرقي لا توجد فيها تغذية أما في الريف الغربي فهناك منطقة القصبي ومعدان عتيق في الريف الغربي من المحافظة.

ورأى النجار أن القطاع الصحي في المحافظة يحتاج للكثير من الدعم نتيجة نقص الكوادر الطبية في الوقت الحالي، مبيناً أن القطاع شهد تحسناً ملحوظاً بعد أن وصل عدد المراكز الصحية المفتتحة إلى ٤٤ مركزاً تقدم الخدمة الصحية المجانية، مبيناً أنه إضافة إلى ذلك فإن مجمع المشافي في مشفى الأسد في مدينة دير الزور الذي يضم ثلاثة مشاف هي الهيئة العامة لمشفى الأسد والفرات ومشفى الأطفال والتوليد تقدم الخدمة الطبية المجانية والتي نسعى لإيصالها لأبناء الريف في مناطقهم من خلال العمل الجاري لتأهيل مشفى الطب الحديث والمشفى الوطني في منطقة الميادين ومبنى العيادات في المشفى الوطني بالبوكمال، مشيداً بأهمية افتتاح مخبر الصحة العامة في المحافظة والذي يحتوي على تجهيزات متطورة مع العمل على إعادة تأهيل مشفى الأطفال والتوليد والمركز الطبي الحديث في حي الحميدية في مدينة دير الزور، إضافة إلى المركز الصحي الرابع والعيادة السكرية للارتقاء بالواقع الصحي للمحافظة، لافتاً إلى أهمية افتتاح مركز الأمل لمعالجة الأورام السرطانية بالتعاون مع الجمعية السورية لعلاج سرطان الأطفال ورعايتهم قبل فترة لكونه أول مركز متخصص في المحافظة.

ووفقاً للنجار فقد بلغ عدد مراكز الاتصالات الداخلة في الخدمة ١٢ مركزاً وعدد صالات السورية للتجارة ٤٧ صالة ومنفذ بيع تنتشر على كامل مساحة المحافظة.

ورأى النجار ضرورة تفعيل العمل في مراكز السجل المدني في كل من الشميطية والبوكمال والميادين والجلاء والعشارة والتيني وموحسن وصبيخان وخشام، تسهيلاً لمعاملات أبناء المحافظة والوصول بالخدمات إلى مناطقهم بحيث لم يعودوا مضطرين للسفر إلى مركز المحافظة من أجل استخراجها.

ويعتقد النجار أن ما تم العمل عليه من إعادة إحياء عدد من الأسواق في مدينة دير الزور مهم لناحية عودة الحياة التجارية وتفعيل الحركة الاقتصادية بزخم أكبر في مركز المحافظة حيث عادت أسواق مثل سوق شارع سينما فؤاد وسوق الجبيلة وشارع «ستة إلا ربع» وشارع حسن الطه إلى الحياة، في حين تمت المباشرة بأعمال تأهيل السوق المقبي في المدينة، مشيداً بإعادة تفعيل مركز الانطلاق والقصر العدلي وشارع بورسعيد والشارع الممتد من جامع المفتي إلى ساحة الباسل الواقعة ضمن أحياء المدينة المحررة بعد إعادة تأهيلها ويجري العمل على إعادة تأهيل جسر البعث ومبنى المصالح العقارية ومبنى مجلس مدينة دير الزور.

وكشف المحافظ عن وضع خطة العام القادم لمشاريع الطرق والمدارس في المحافظة بقيمة مليارين و٨٠٠ مليون ليرة للطرق و٥ مليارات و٥٥٦ مليون ليرة للمدارس، وهذه المشاريع تتوزع على كل مناطق المحافظة.

هل تعلم أن مكاتب تعقيب المعاملات تتبع لوزارة الصناعة!!.. و«التموين» تخالف مكاتب بسبب أسعار خدماتها

| السويداء- عبير صيموعة

أكد أصحاب المكاتب العقارية (معقبو المعاملات) أن الضبوط التموينية التي تم تنظيمها بحقهم حول تقاضيهم أسعاراً زائدة قد ألحقت بهم ظلماً وخاصة أن أكثر من ٢٣ مكتباً من المكاتب العقارية هي تسيير معاملات وليست لبيع الأوراق والطوابع.

موضحين لـ«الوطن» أن الأجور التي يتم تقاضيها عن إتمام المعاملات العقارية جاءت بناء على تسعيرة وزارة الصناعة التي تتبع لها تلك المكاتب والتي تم تحديدها في قرار الوزارة لعام ٢٠١٩بمعدل ألف ليرة لمعاملة القيد العقاري و١٥٠٠ ليرة لمعاملة بيان المساحة، مشيرين إلى أن قيام دائرة حماية المستهلك بتنظيم ضبوطها التموينية بناء على قرار المكتب التنفيذي الذي لم يعمم على جمعية معقبي المعاملات ولم يعلم به أحد من المكاتب والذي حدد الأجور الواجب تقاضيها بـ٣٠٠ ليرة فقط على كل معاملة هو إجحاف بحقهم جميعاً.

وأكدوا أن تلك الضبوط كانت غير محقة متسائلين من الجهة المخولة بوضع التسعيرة هل وزارة الصناعة التي يتبعون لها أم المكتب التنفيذي الذي لم يتحمل عناء إبلاغ الجمعية بآخر قراراته، والذي لم يراعِ التكلفة الحقيقية لأي معاملة سواء ثمن المطبوعات التي يضاف إليها ثمن الطوابع فضلا عن أجور تلك المكاتب بإتمام المعاملات.

بدوره رئيس جمعية معقبي المعاملات بيان رضوان أوضح لـ«الوطن» أن الجمعية وبموجب المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠١٤ الذي نظم حرفة تعقيب المعاملات أوجب بالضرورة اتباع الجمعية لوزارة الصناعة التي قامت بوضع تسعيرة لأجور المعاملات العقارية بالقرار ١٢٣٢ لعام ٢٠١٩، والذي بموجبه وجه أعضاء الجمعية بتقاضي مبلغ ألف ليرة أجرة على القيد العقاري و١٥٠٠ ليرة عن بيان المساحة ومثلها للمخطط العقاري يضاف إليها ثمن المطبوعة التي يتم شراؤها من مديرية المصالح العقارية مع إضافة ثمن الطوابع الذي يصل إلى ١٧٠٠ ليرة لكل معاملة وهو قرار صادر من وزير الصناعة حصراً، إلا أن دائرة حماية المستهلك قامت بتنظيم ضبوطها بناء على قرار المكتب التنفيذي لعام ٢٠٢١ الذي حدد أجور كل معاملة بـ٣٠٠ ليرة، علماً أن هذا القرار لا علم لنا به ولم نبلغ به أبداً متسائلاً أي القرارين نتبع؟ القرار الصادر عن وزارتنا والذي تم إبلاغنا به أصولاً أم قرار المحافظة الذي لا نعرف عنه شيئاً والذي استندت إليه حماية المستهلك بتنظيم ضبوط لأكثر من ٣٠ مكتباً على مدار يومين والذي ألحق ظلماً بجميع المكاتب.

مجلس محافظة طرطوس يتأخر ٢٠ يوماً عن الاجتماع الأول ويرفض اقتراح بيع صهاريج المياه للمواطنين بـ٣٠ ألف ليرة

| طرطوس- ربا أحمد

بعد تأخير لمدة عشرين يوماً لانعقاد مجلس محافظة طرطوس بدأت أول من أمس أعمال الدورة الأولى للمجلس الجديد برئاسة عليا محمود رئيسة المجلس وتم خلالها تشكيل لجانه الست وفق ما طلبه الأعضاء حيث لم يتجاوز عدد أعضاء كل لجنة الخمسة عشر وهو العدد المطلوب على حين تم انتخاب ١٥ عضواً للجنة الموازنة بعد أن تقدم إليها أكثر من ثلاثين عضواً.

وتابع أمس المجلس أعماله بمناقشة واقع قطاع الخدمات ومجالس المدن والبلدان والبلديات والصرف الصحي والمصالح العقارية، وبدأت الجلسة بمطالبة الأعضاء لرئيس المجلس برفع كتاب لإلزام الوحدات الإدارية بدعوة أعضاء مجلس المحافظة لحضور اجتماعات الوحدات الإدارية ولاسيما في أثناء وضع الموازنات.

بعد ذلك طرح الأعضاء مشكلة الصرف الصحي التي وصفوها بالمزمنة وذات الأولوية لكونها تؤدي لتلوث المياه كحال مجرى نهر الغمقة منذ بدايته إلى مصبه حيث يبعث روائح كريهة ولاسيما بالصيف، وقد وعد بتقسيم مراحل معالجته والذي يمتد لمسافة ٥٠ كم، إضافة إلى وجود شبكات من دون محطات أو مجمعات وبالعكس وجود محطات ومجمعات من دون شبكات لأن العمل كان مركزياً.

وهنا أوضح عضو المكتب التنفيذي المختص محمد المحمد أن ملف الصرف الصحي وفق اتفاق وزارتي الموارد المائية ووزارة الإدارة المحلية سينقل بالكامل لشركة الصرف الصحي ويتم ذلك الآن وفق إعداد محاضر ومذكرات من مجالس المدن بالمحافظة من قبل قضاة مختصين.

بينما طرح عدد من الأعضاء مشكلة غياب الخدمات عن (البلديات) المحدثة كحال بلدية الدكيكة التي أحدثت في عام /٢٠٠٧/ ولم ينفذ إلا جزء بسيط من خدماتها، ومشكلة قرى الأطراف التي ليس لديها إيرادات مالية ولا تزيد حصة الفرد فيها على ألف ليرة، على حين في مراكز المدن ١٥ ألف ليرة، حيث يجب أن يتم دعمها بإعانات.

كما أشار الأعضاء إلى أن خطة الخدمات الفنية بخصوص الطرق تحتاج للتعديل حيث طرحت مشكلة سوء الطرقات وعدمها كحال طريق زاهد الذي يخدم ١٠٠ هكتار ودرس لأربع مرات، على حين أن المنطقة بسبب طبيعتها وتربتها تحتاج طرقها للصيانة الدائمة إضافة إلى مشكلة جوانب الطرقات التي تبقى في حالة سيئة بعد كل عمل خدمي من دون أي مراقبة من الوحدة الإدارية.

وهنا أوضح عضو المكتب التنفيذي المختص زين الدين يوسف أن التركيز على التنمية المتوازنة ستخسر بموجبها البلديات ذات الموارد الضعيفة والمحدثة والموجودة على الأطراف.

وبدوره عضو المكتب التنفيذي محمد المحمد أكد أن المكتب التنفيذي سيبدأ بزيارة لكل مجلس مدينة لوضع مصفوفة عمل تتضمن المشاريع التنموية ومراكز خدمة المواطن ودراسة الخدمات وتطويرها والاطلاع على أملاك المدينة ورؤيتها المستقبلية والحوافز لزيادة الاستثمار والنظر بوضع المخالفات ورواتب الجذب السياحي والمشاريع المتعثرة وحال الحدائق والتشجير.

بالمقابل طرحت لجنة الموازنة دراسة تكلفة صهاريج المياه ووصولها للمواطنين والتي طالبت بعض المجالس باستيفاء مبلغ يتجاوز ٣٠ ألفاً وهو ما رفضه الأعضاء، إضافة إلى إعادة النظر بمخصصات الإسفلت البالغة ٧٠٧ ملايين ليرة لكونها ستجمد حتى الشهر الخامس، والتعاون مع المحافظة بتوزيع المعونات المالية التي يقدمها رجال الأعمال للأسر الفقيرة أو أسر الشهداء والجرحى.

> مطالبات بإلزام الوحدات الإدارية بدعوة أعضاء مجلس المحافظة لحضور اجتماعاتها